



عنصر الجواب عن سؤال شفوي آني رقم 12255  
تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، حول موضوع:

" الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لتعزيز الحماية الاجتماعية  
للأشخاص المسنين "

مجلس النواب، الاثنين 21 دجنبر 2020

يشهد المغرب كباقي دول العالم تحولا ديموغرافيا سريعا يتجلى في تطور وتيرة الشيخوخة، وهذه التحولات العميقة لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية واضحة على أوضاع مختلف فئات المجتمع بما فيها الأشخاص المسنون.

ويمكن تقديم بعض المعطيات الرقمية عن هذه الفئة:

● تزايد عدد الأشخاص المسنين من 8,1 % من مجموع السكان سنة 2004 الى 9,6 % سنة 2014 حيث بلغ عددهم 3,20 مليون مسن ومسننة، أي ما يمثل زيادة قدرها 35 %.

● وخلال سنة 2020 بلغ عددهم 4 ملايين شخص.

● وحسب إسقاطات السكان والأسر للمندوبية السامية للتخطيط، سيعرف عدد الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق تزايدا مطردا ما بين 2014 و 2050، وذلك بوتيرة 3,3% كل سنة في المتوسط، بحيث ستتضاعف هذه الفئة بأكثر من ثلاث مرات لتنتقل من 3,2 مليون إلى 10,1 مليون، وستمثل 23,2 من مجموع السكان.

ونورد هذه الأرقام للوقوف على الدلالات الديموغرافية التي يمثلها المسنون في العقود الثلاثة المقبلة، واستحضار ما ينطوي عليه ذلك من تحديات تفرض العمل على وضع سياسات عمومية مندمجة واستباقية.

وتستند الحكومة في تدبير هذا الملف على المرتكزات التالية:

• دستور 2011: الفصل 34 الذي ينص على أن تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، بما فيهم الأشخاص المسنين؛

• التزامات بلادنا الدولية، لاسيما الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، والمتعلق بضمان رعاية صحية جيدة وبالرفاهية لجميع الأعمار، بمن فيهم المسنون.

• والبرنامج الحكومي 2016-2021: الذي أكد في محوره الرابع على وضع سياسة وطنية للأشخاص المسنين واعتماد إطار تنظيمي لتدخل الدولة والمجتمع المدني لضمان كرامتهم وحقوقهم؛

• اختصاصات وزارة التضامن المحددة بموجب المرسوم رقم 2.13.22 الصادر في 18 من جمادى الآخرة 1434 (29 أبريل 2013) والمتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية (ج. ر عدد 6148 بتاريخ 21 جمادى الآخرة 1434 الموافق لـ 2 ماي 2013)؛

ولمواجهة هذه التحديات، يتم الاشتغال على مستويات تلتقي فيها جهود مختلف القطاعات الحكومية ذات الصلة، وعلى مستويات تهم تنفيذ برامج وتدابير خاصة.

▪ متابعة تنفيذ السياسة العمومية المندجة للحماية الاجتماعية 2020-2030،

حيث عملت الحكومة على إعداد هذه السياسة العمومية والتي تهدف إلى تنفيذ تصور موحد لمنظومة الحماية الاجتماعية في بلادنا، باعتبارها حقا من حقوق الإنسان الأساسية التي يكفلها الدستور، والتي ينبغي أن يستفيد منها كافة المواطنين والمواطنات، بما يحفظ كرامتهم ويصون التماسك الاجتماعي. وتشتمل هاته السياسة العمومية على محور استراتيجي خاص بالشيخوخة.

▪ إعداد مشروع البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين 2030-2020

يعتبر هذا المشروع، الذي صادق عليه المجلس الحكومي المعنقد مؤخرا، جوابا وطنيا يروم تحقيق الالتقاء بين مختلف البرامج والسياسات الموجهة لفائدة الأشخاص المسنين، وقد قطع مسارا ومحطات متعددة طبعته مشاورات مع مختلف الفاعلين والممارسين من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وخبراء وباحثين في المجال، والجمعيات المسيرة والعاملة في مجال حماية ورعاية الأشخاص المسنين.

وهذا البرنامج تحمته رؤية استراتيجية تدور حول: "تمكين الأشخاص المسنين من الاستقلالية والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وجعل قضاياهم في صلب النموذج التنموي الجديد بمقاربة حقوقية".

ويرتكز "مشروع البرنامج"، على 4 محاور استراتيجية، وهي:

- تعميم التغطية الاجتماعية والوقاية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة.
  - توفير بيئة تمكينية داعمة
  - تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المسنين
  - تطوير المعرفة والنهوض بالمجال التشريعي وتعزيز التحسيس والتوعية بمجال الأشخاص المسنين.
- و سيتم العمل على تحقيق تلك الأهداف من خلال 15 هدفا استراتيجيا و 98 تدبيرا.

❖ وعلى مستوى باقي البرامج والتدابير المرتبطة بالحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين:

#### ■ التكفل داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية

تلعب مؤسسات الرعاية الاجتماعية دورا محوريا في مجال المساعدة الاجتماعية، باعتبارها إحدى أهم آلياتها ضمن منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا، إذ تتكفل بالأشخاص في وضعية صعبة وتساهم في ترسيخ قيم التضامن والتكافل واحتواء مختلف الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

ويصل حاليا عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة وفق مقتضيات القانون 14.05، 1169 مؤسسة بطاقة استيعابية إجمالية تصل إلى 102.884 مستفيدة ومستفيد، ضمنها 62 مؤسسة للرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، تضم 4 أندية نهائية و 21 مركبا متعدد الفئات فيها أجنحة خاصة بالمسنين و 37 مؤسسة متخصصة في رعاية الأشخاص المسنين.

ويبلغ عدد المسنين المستفيدين من خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية ما يفوق 5000 مستفيدة ومستفيد.

### ■ العمل على تجويد خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية

ومن أجل تعزيز دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتحسين ظروف المتكفل بهم داخل هاته المؤسسات، قامت الوزارة بوضع قانون جديد 65.15 سينسخ القانون 14.05 بمجرد صدور نصوصه التطبيقية. ويتيح هذا القانون الجديد إمكانية إحداث نوادي نهائية متخصصة للأشخاص المسنين، وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

وفي إطار التحضير للملائمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع مقتضيات القانون الجديد، بما فيها المؤسسات التي تتكفل بالأشخاص المسنين، فإن الوزارة منكبة الآن على إعداد مخطط شامل يرمي إلى تجويد الخدمات المقدمة بهذه المؤسسات من خلال تأهيل مواردها البشرية وبنياتها التحتية، سترصد لتنفيذه الموارد المالية الضرورية.

وسيحظى تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، ضمن الورش الكبير للملائمة كافة مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع القانون 65.15، ببرنامج خاص أطلق عليه إسم "أمان".

## ■ دعم مبادرات الجمعيات المتعلقة بتطوير خدمات القرب في مجال المساعدة الاجتماعية

في إطار نسخة 2019-2020 لبرنامج الشراكة مع الجمعيات (دعم 158 مشروعا بغلاف إجمالي يناهز 20 مليون درهم)، تم انتقاء 11 مشروعا لتجويد وتطوير الخدمات داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين ودعم مبادرات الجمعيات العاملة في المجال، وذلك بميزانية بلغت 1.5 مليون درهم؛

وتتمثل الخدمات المطلوب توفيرها للأشخاص المسنين فيما يلي:

- تجويد خدمات المساعدة الاجتماعية المقدمة من طرف مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛

- تحسين الظروف الصحية والنفسية للأشخاص المسنين؛

- تسهيل الاندماج الاجتماعي للأشخاص المسنين؛

- التنشيط والترفيه و تثمين خبرات الاشخاص المسنين؛

- أنشطة تعزز التضامن بين الأجيال.

وفي إطار محاربة بعض الأمراض قامت الوزارة بدعم العمل الخيري الطبي الذي تقوم به مؤسسة البصر الخيرية العالمية - فرع المملكة المغربية، خاصة في علاج أمراض العيون ومحاربة العمى، من خلال تنظيم الحملات الطبية المجانية حيث تستهدف الفئات الفقيرة و الهشة في المناطق النائية و الجبلية الوعرة.

وقد خصت الوزارة دعمها المالي لهذه المؤسسة والبالغ 3 ملايين درهم لعلاج الأشخاص المسنين بالمناطق القروية والجبلية والمتكفل بهم بمؤسسات الرعاية الاجتماعية. وقد بلغ عدد المسنين المستفيدين من العلاج إلى حد الآن 2000 مسنة ومسن.

#### ■ تنظيم الحملات الوطنية التحسيسية

لتعزيز التضامن بين الأجيال ودعم الرعاية الأسرية للمسنين، أطلقت الوزارة الحملة الوطنية التحسيسية السادسة للأشخاص المسنين يوم فاتح أكتوبر 2020، تحت شعار: "الناس الكبار كنز في كل دار"، خلال لقاء ترأسه السيد رئيس الحكومة حول موضوع: "توفير بيئة آمنة للأشخاص المسنين: مسؤوليتنا جميعاً".

وتشكل الحملة التحسيسية للأشخاص المسنين مناسبة سنوية للتوعية والتحسيس بأهمية النهوض بحقوق الأشخاص المسنين، وتعبئة مختلف الفاعلين من أجل بلورة مبادرات مجتمعية تجاه هذه الفئة، فضلا عن ترسيخ ثقافة التضامن بين الأجيال.

#### ■ التدابير المتخذة لحماية ووقاية الأشخاص المسنين من تداعيات جائحة كوفيد 19

حفاظا على سلامة الأشخاص المسنين والمهنيين والفاعلين في مجال حماية ورعاية هذه الفئة، اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير نجملها فيما يلي:

- عملية سلامة لوقاية الأشخاص المسنين من آثار جائحة كوفيد؛

- التكفل بالأشخاص المسنين بدون مأوى؛

- خدمة الإرشاد والتوجيه والمواكبة عن بعد؛

- إعداد وصلات تحسيسية وتوعوية؛

- تعبئة مجتمعية ومبادرات مواطنة؛
- تنظيم قوافل طبية؛
- تنظيم ندوات وموائد مستديرة عن بعد: ما يناهز أربعين نشاطا جهويا ومحليا.

## ▪ إحداه المرصد الوطني للأشخاص المسنين

يندرج إحداه المرصد في إطار تعزيز الوزارة لآليات الرصد واليقظة. ومن أهم مهامه إنجاز تقارير حول وضعية المسنين. وتطوير المؤشرات والمعطيات، والنهوض بالبحث العلمي في هذا المجال، وتوسيع مجالات التشاور والشراكة مع كافة المتدخلين.

❖ استفادة الأشخاص المسنين في وضعية فقر أو هشاشة أو إعاقة من من خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي:

## ▪ برنامج المساعدة الطبية "راميد"

ارتفعت نسبة تغطية النظام إلى 68.8% سنة 2019 (12.8 مليون مستفيد) مقابل 52% سنة 2015.

وتقدر نسبة الأشخاص المسنين الذين هم في وضعية فقر أو هشاشة المستفيدين من النظام 2.5% من مجموع المستفيدين.

## ▪ برنامج الدعم الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة

بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من المعينات التقنية والأجهزة التعويضية 41.500 مستفيد، يشكل الأشخاص المسنون منه نسبة 2%.

## ❖ تدابير وبرامج مستقبلية:

### ▪ تعميم التعويضات العائلية

تعتزم الحكومة تعميم التعويضات العائلية على جميع المواطنين في أفق 2025. وارتباطاً بهذا الموضوع فإن تعويض الأسر المتكفلة بأشخاص مسنين في وضعية صعبة يوجد من بين التدابير المخطط لها ضمن السياسة العمومية المندمجة للحماية الاجتماعية.

### ▪ التأمين الاجتماعي

تفعيلاً لتوجيهات جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وضعت الحكومة جدولة زمنية لتعميم التغطية الاجتماعية الشاملة بشكل تدريجي على مدى 5 سنوات لتشمل بصفة مباشرة كافة المواطنين، على الشكل التالي:

- تعميم التغطية الصحية الإلزامية في أجل أقصاه نهاية 2022 ليشمل فئات

أخرى من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء؛

- في إطار التأمين الإلزامي عن المرض، التعويض عن المصاريف المترتبة عن

فقدان الأشخاص المسنين لاستقلاليتهم؛

- توسيع الانخراط في نظام التقاعد في أفق 2025 بحيث أن التوجه الآن يسير نحو إنشاء نظام تقاعد إلزامي لصالح كافة الفئات النشيطة العاملة، بما يسمح لهم بالتمتع بحياة كريمة بعد التقاعد، على أساس نظام عادل ومستدام؛
- تعميم التعويض عن فقدان الشغل في أفق 2025.